

الباب الأول

المقدمة :-

يعتبر القطاع الزراعى فى جمهورية مصر العربية دعامة أساسية لكثير من قطاعات الاقتصاد القومى كالصناعة والنقل والمواصلات والتجارة وغيرها، حيث يعتمد نمو وتطور تلك القطاعات على نمو وتطور القطاع الزراعى ، كما أن للقطاع الزراعى دور فعال فى التكوين الرأسمالى الثابت للبنيان الإقتصادى القومى .

ومما لاشك فيه ان نمو وزيادة إنتاجية القطاع الزراعى يتأثر إيجابا وسلباً بمجموعه من السياسات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتجارة الداخلية والخارجية ، ولعل من أبرز السياسات الاقتصادية التى تساعد على تطوير أداء القطاع الزراعى تلك السياسات المتعلقة بالإنتاج والبرامج الهيكلية وتطوير البنية الأساسية ، والسياسات السعرية الزراعية ، والسياسات المتبعة بالنسبة للعمالة الزراعية ، وسياسات التجارة الخارجية الزراعية .

ويرتبط استهلاك الغذاء فى المجتمع بمجموعه من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسلوكية وغيرها ، ولعل السياسات الاقتصادية تكون أهم تلك العوامل التى تؤثر تأثيراً مباشراً فى الاستهلاك الغذائى ، فحجم الطلب لسلعة يرتبط بكل من الأسعار والدخول وعدد السكان وأسعار السلع المنافسة وغيرها من العوامل ، التى تتغير بشكل كبير بتغيير السياسات الاقتصادية خاصة السعرية منها .

فإن دراسة السياسات الاقتصادية تعتبر ضرورة هامة للتعرف على أثر تلك العوامل منفردة او مجتمعة ، بغية الوصول إلى وضع بعض الأسس والمؤشرات أمام واضعى السياسة الاقتصادية فى المستقبل .

وفى مجال السياسات السعرية على المنتجات الزراعية تضع الحكومة معايير معينة عند تحديد الحد الأدنى أو الأقصى من الأسعار ، أو غير ذلك من تدابير بغية التحكم فى الأسعار وكذلك بعض السياسات المالية والنقدية التى تساعد فى توجيه الإنتاج والاستهلاك خاصة للمحاصيل الاستراتيجية مثل حاصلات الحبوب بعكس ما يعتقد البعض بأن الاقتصاد الحر وميكانيكية السوق تعنى ترك الأمور كلية دون تدخل الدولة ، فهذا الأمر يناقض الواقع والمصلحة العامة فى مجال الزراعة وتلعب السياسات السعرية دوراً رئيسياً فاعلا من أجل تحريك قوى كل من الإنتاج الزراعى والتحكم فى العرض من ناحية وعلى تحريك القوى المؤثرة على الإستهلاك الغذائى وترشيد الطلب من ناحية أخرى .

ويجب ان تتكامل السياسات السعرية الزراعية مع السياسات السعرية القومية وكذلك تكامل السياسات السعرية القومية مع السياسات الاقتصادية والقطاعية والقومية الأخرى، وتختلف أهداف السياسات السعرية الزراعية مع اختلاف مرحلة التطور الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المتبعة فى الدولة .

وتعتبر السياسة الاقتصادية العامة هى نوع من العمل الجماعى الذى يجرى تخطيطه وتنفيذه بهدف تحقيق مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية يجرى متابعة تطوره وتنفيذه من خلال تقييم الأداء الاقتصادى المصاحب لها والسياسات الاقتصادية تمثل الإجراءات العملية التى تتخذها الدولة بهدف التأثير فى الحياة الاقتصادية ، وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة القوانين والأدوات ذات الطابع الاقتصادى والتى تستخدم لإنجاز أهداف معينة، وقد تكون هذه الأدوات السياسية مستقلة او مرتبطة نسبياً بتلك الأهداف، والافتراض الضمنى لهذا المعنى هو ان الأهداف المراد تحقيقها والأدوات الموظفة لإنجاز تلك الأهداف واضحة ومحددة ومعروفة لدى متخذى القرار والتنفيذيين معاً .

ويمتد مجال السياسات الاقتصادية للعديد من الأنشطة والمجالات كتنظيم قطاع الأعمال ، وتنظيم الزراعة والعمل ، وتنظيم التجارة مع الدول الأخرى ، واستقرار الاقتصاد وتنميته ، ولذا فإن السياسة الاقتصادية تشمل العديد من السياسات الاقتصادية العريضة كالسياسة النقدية والسياسة المالية ، وسياسة التجارة الخارجية ، وسياسة المحافظة على الموارد الطبيعية وصيانتها ، والسياسة الزراعية ، وسياسة تشجيع وتنظيم النقل ، وسياسة التأمين الإجتماعى، وسياسة الإسكان الحكومى ، وسياسة الأجور وغيرها ، ومن أدوات السياسة عمليات التسعير ووضع سعر ضمان او حد ادنى للأسعار حيث تستخدم للتحكم فى حجم الإنتاج الزراعى والإنتاج الغذائى وغيرها .

وقد يقتضى الأمر التدخل الحكومى بتعديل أسعار السلع الزراعية المنتجة محلياً بالطريقة التى تساعد على زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتوجيهها نحو توفير الغذاء التى تربط بين السياسات التسعيرية للمنتجات الزراعية والسياسات التسعيرية العامة ، حيث تعتبر الصادرات الزراعية أحد الموارد الرئيسية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنقد الأجنبى اللازم لتنفيذها ، مع مراعاة التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة لكافة قطاعات الاقتصاد القومى الرئيسى منها والثانوى على حد سواء وقد كانت السياسات المالية والنقدية والسعرية المتبعة فى مصر خلال الخمسينات والستينيات مرتكزه على أساس النظام الاقتصادى الشمولى او المركزى ، المعتمد على حتمية الدولة فى كافة مجالات الإنتاج والتصدير والاستيراد والتحكم فى مستوى الدخل وحجم

الاستهلاك على كل من المستوى القومى والفردى ، وفى منتصف السبعينات بدأ تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادى ، وفى الثمانينات وأوائل التسعينات حدثت تحولات فى السياسة الاقتصادية بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى وتطوير أساليب الإنتاج والاتجاه نحو التحرر وديناميكية السوق واطلاق حرية القطاع الخاص وتعظيم دوره على حساب القطاع الحكومى فى كافة مجالات الإنتاج والتصدير والاستيراد مما أدى الى تحرك أسعار العديد من السلع وانخفاض الدعم المباشر وغير المباشر .

وقد شملت برامج الإصلاح الاقتصادى قطاع الزراعة باعتباره أحد القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى المصرى ، وقد تم إلغاء نظام تحديد المساحات المنزرعة والتوريد الاجبارى ، وقد حدث تقدم ملحوظ فى مجال البحوث الزراعية ، مما كان له اكبر الأثر فى استنباط أصناف جديدة عالية الانتاجية ، مما أدى إلى زيادة الإنتاج بصورة كبيرة فى كثير من الانتجة الزراعية وخاصة محاصيل الحبوب ، مما أدى إلى خفض الفجوة الغذائية فى كثير من المنتجات بصورة ملحوظة .

ومحاصيل الحبوب من أهم مصادر الغذاء للإنسان المصرى ، حيث بلغ متوسط حجم الإنتاج المحلى منها نحو ١٨ مليون طن تبلغ قيمتها نحو ١١.٤٠٤ مليار جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ، وتعتبر محاصيل الحبوب هدفا إنتاجيا استراتيجياً مصرياً حيث بلغ متوسط المساحة المنزرعة منها نحو ٦,٤٧ مليون فدان سنوياً فى المتوسط خلال الفترة تمثل نحو ٤٦,٨% من اجمالى المساحة المحصولية ، وتعتبر محاصيل القمح والذرة الشامية والارز من اهم تلك المحاصيل حيث تبلغ مساحتها نحو ٦,٠٠٥ مليون فدان تمثل نحو ٩٢,٨% من اجمالى المساحة المحصولية البالغة نحو ٦,٤٧١ مليون فدان فى المتوسط لهذه الفترة ، وبخصوص محصول القمح فقد بلغ متوسط المساحة المنزرعة بالقمح لهذه الفترة نحو ٢,٤٤٤ مليون فدان تمثل نحو ١٧,٧% من المساحة المحصولية ، بينما تمثل نحو ٣٧,٧% من مساحة الحبوب فى هذه الفترة ، وتمثل نحو ٤٠% من اجمالى مساحة الزراعات الشتوية ، وتنتج نحو ٥,٩٤٩ مليون طن من القمح قيمتها نحو ٣,٨٣٥ مليار جنيه فى المتوسط ، وقد بلغت كمية الواردات من القمح ودقيقه نحو ٥,٩١٥ مليون طن فى المتوسط قيمتها نحو ٣,٦٠١ مليار جنيه ، وقد بلغت كمية المتاح للاستهلاك من القمح نحو ١,٥٤١ مليون طن قيمتها نحو ١٠,١٤٢ مليار جنيه .

أما بالنسبة لمحصول الذرة الشامية فقد بلغت المساحة المنزرعة بالذرة الشامية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ٢,١٣١ مليون فدان تمثل نحو

١٥,٤% من المساحة المحصولية ، وتمثل نحو ٣٢,٩% من مساحة الحبوب ، بينما تمثل نحو ٣٦,٣% من مساحة الزراعات الصيفية ، وتنتج نحو ٥,٩١٢ مليون طن من الذرة الشامية قيمتها نحو ٣,٢٩٩ مليار جنيه ، وقد بلغت كمية المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية نحو ٥,١٥٣ مليون طن قيمتها نحو ٤,٢١٨ مليار جنيه في المتوسط لهذه الفترة .

وكذلك بالنسبة لمحصول الأرز فقد بلغت المساحة المنزرعة بالأرز خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ١,٤٣٠ مليون فدان تمثل نحو ١٠,٣% من المساحة المحصولية ، وتمثل نحو ٢٢,١% من مساحة الحبوب ، بينما تمثل نحو ٢٤.٤% من مساحة الزراعات الصيفية ، وتنتج نحو ٣,٥١٦ مليون طن من الأرز قيمتها نحو ٢,٤٤٩ مليار جنيه في المتوسط ، وقد بلغت كمية الصادرات من الأرز نحو ٢٦٣ ألف طن قيمتها نحو ٢٩٠ مليون جنيه ، وقد بلغت كمية المتاح للاستهلاك من الأرز نحو ٢,٧٣٤ مليون طن قيمتها نحو ٣,٥٦٣ مليار جنيه في المتوسط لهذه الفترة .

• مشكلة الدراسة :

تعتبر حاصلات الحبوب أحد أهم المجموعات المحصولية ان لم تكن أهمها على الإطلاق في جمهورية مصر العربية لما لها من دور بارز في سد حاجة الاستهلاك المحلي من ناحية (القمح والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة) وللإستفادة من فائض بعض حاصلاتها في التصدير (الأرز) ، وبكونها تغطي مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية في مصر (٤٦% من المساحة المحصولية عام ١٩٩٩) ، ولأن قيمة وارداتها تمثل الجزء الأكبر من قيمة الواردات الزراعية المصرية (٣٤% عام ١٩٩٩) ، ولكون الفائض العالمي منها يتركز في عدد محدود من دول العالم مثل أمريكا الشمالية والأرجنتين وأستراليا وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وهو الأمر الذي يجعل منها سلاحا سياسيا في يد تلك الدول . وللأسباب السابقة وغيرها فإن سلع الحبوب تعتبر سلعا إستراتيجية تمس الأمن القومي لمصر من منطلق تأثيرها على الأمن الغذائي المصري ، ويعتبر توفيرها بشكل مستمر للمستهلك المصري أحد الأهداف الإستراتيجية الهامة لكافة الحكومات المصرية ، وما زال دعم القمح لكل من المنتج والمستهلك أحد المعالم الرئيسية في توزيع ميزانية الحكومة .

هذا ويتأثر إنتاج وإستهلاك الحبوب بالسياسات الاقتصادية خاصة السياسات السعرية والسياسات الدخلية والسياسات التوزيعية او التسويقية ، فالسياسات السعرية تعمل بشكل مباشر على توزيع كل من الإنتاج والدخول والاستهلاك حيث تساعد في عمليات تخصيص الموارد على الأنشطة الإنتاجية وتؤثر في دخول المنتجين وأصحاب الموارد ، كما تؤثر في عمليات توزيع

ميزانية الأسرة على احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية ، وتؤثر السياسات الداخلية خاصة ما يتعلق منها بالدعم والضرائب في توجيه الإستهلاك بشكل مباشر ، وأيضاً في توجيه الإنتاج بشكل غير مباشر ، أما السياسات التوزيعية المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية فهي تعكس الطلب المحلي والخارجي على تلك السلع ، كما يمكنها التأثير في حجم كل من الصادرات أو الواردات وبالذات ما تعلق منها بالتعريفية الجمركية ودعم المصدر أو المستورد . ولأهمية العلاقة بين السياسات والإستهلاك من الحبوب ، فإن القياس الكمي لهذه العلاقة يعتبر غاية في الأهمية، ويعتبر ذلك القياس لتلك العلاقة هو مشكلة هذه الدراسة .

*** هدف الدراسة :-**

تهدف الدراسة إلى قياس أثر السياسات الإقتصادية على استهلاك محاصيل الحبوب في مصر ، للوصول إلى أفضل السياسات الإقتصادية الزراعية التي لها تأثير على إستهلاك الحبوب ، لترشيد الإستهلاك منها وتضييق الفجوة ورفع معدلات الاكتفاء الذاتي منها ، وخفض الاستيراد وإحلال الإنتاج محل الواردات لتوفير العملات الأجنبية وتقدير بعض الآثار المحتملة للسياسات الإقتصادية على إستهلاك بعض محاصيل الحبوب في مصر .

*** طريقة الدراسة**

لقد إعتمدت الدراسة على أساليب التحليل الوصفي والكمي المناسبة، وعلى جوانب التحليل الإحصائي والقياسي الملائمة لطبيعة البيانات ومشكلة البحث ، خاصة تحليل التباين ونموذج التوازن الجزئي ونموذج العرض والطلب .

*** طبيعة البيانات ومصادرها :-**

اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة في الجهات المعنية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي وغيرها من جهات ومصادر البيانات والمعلومات المطلوبة .

*** خطة الدراسة :-**

١. تحديد أهم السياسات الاقتصادية .
٢. دراسة آثار السياسات على استهلاك بعض محاصيل الحبوب في مصر .
٣. أهمية السياسات الاقتصادية في رسم السياسات الزراعية المصرية
٤. دراسة أنماط الاستهلاك وتطور نصيب الفرد من بعض محاصيل الحبوب في مصر
٥. اختيار أساليب تحليلية تعكس مدى تأثير مقادير الاستهلاك سنوياً بتغيير السياسات .

٦. اثر التغيرات العالمية بالأسواق العالمية والإتفاقيات العالمية على السياسات الاقتصادية في مصر .

* محتويات الدراسة :

تشتمل الدراسة على أربعة أبواب رئيسية وقد تناول الباب الأول المقدمة والاستعراض المرجعي للدراسات السابقة في مجال السياسات الاقتصادية الزراعية ودراسات استهلاك الحبوب في مصر ، وقد إختص الباب الثاني بتناول تطور السياسات الاقتصادية الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٩٩) مقسمة إلى خمس فترات تعكس السياسات الاقتصادية المتبعة في كل فترة ، وكذلك تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر ونصيب الفرد منه بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترتين (٨٦-١٩٩٢) ، (٩٣-١٩٩٩) وأيضا الناتج المحلي الزراعي ونصيب الفرد منه .

وقد تضمن الباب الثالث تطور استهلاك الحبوب في مصر ، وكذلك العوامل المؤثرة على استهلاك الحبوب في مصر ، وتطور نصيب الفرد من الحبوب في مصر ، وتطور نسبة الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب في مصر للفترة (٦١-١٩٩٩) مقسمة على أربع مراحل ، وقد تضمن الباب الرابع قياس أثر السياسات الاقتصادية على استهلاك بعض محاصيل الحبوب في مصر باستخدام تحليل التباين ، نموذج التوازن الجزئي ، نموذج العرض والطلب ، ثم ملخص الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، كما تشتمل على مجموعه من التوصيات التي يرى الباحث وضعها بين يدي صانعي السياسة الاقتصادية الزراعية في مصر لأخذها في الإعتبار وقد يمكن الإسترشاد بها في رسم السياسات المستقبلية ثم الملاحق وقائمة المراجع العربية وملخص باللغة الإنجليزية .

ثانيا : الاستعراض المرجعي

- فى دراسة " على " ^(١) عن التسعير الجبرى للمنتجات الزراعية فى مصر ، تناول فيها القوانين التى تحدد الأسعار والعلاقة بينها من ناحية وتكاليف إنتاج تلك الحاصلات من ناحية أخرى ، ومن نتائج هذه الدراسة وجود تفاوت واضح بين الأسعار لأهم الحاصلات الزراعية من جهة وتكاليف إنتاجها من جهة أخرى ، وارجع الباحث إستمرار المزارعين فى إنتاج الحاصلات التى تقل أسعارها الجبرية عن المستوى الفعلى لتكاليف إنتاجها الى نظام الإجبار طبقا لقوانين تحديد المساحة المنزرعة بمحاصيل معينة .
- * وفى دراسة " بشير " ^(٢) عن السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية تناولت تطور تكاليف إنتاج المحاصيل ، ووسائل خفض تلك التكاليف وكذلك تطور كل من إنتاجية الفدان والأسعار المزرعية ، وتوصلت الدراسة إلى انه عند تحديد السعر المجزى للمحاصيل الزراعية يجب مراعاة التطور فى التكلفة الانتاجية ، إنتاجية الفدان ، كذلك اربحية المحاصيل البديلة بالنسبة للمزارع ، ومقارنة أسعار تلك المحاصيل بالأسعار العالمية ، والطلب المحلى والعلمى لتلك المحاصيل .
- تناولت دراسة " نصار " ^(٣) تخطيط الأسعار الزراعية مستخدما الأسلوب الوصفى ، وقد أظهرت الدراسة أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية ، والتي تتركز فى توجيه الإنتاج الزراعى للحصول على أكبر عائد من الموارد الانتاجية الزراعية المتاحة ، وترشيد استهلاك المنتجات الزراعية وتوزيع الدخل القومى بين السكان الزراعيين واللازراعيين ، كذلك تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات ، وتحقيق

(١) عبد المجيد ابو الجمد على ، التسعير الجبرى للمنتجات الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة ، رسالة ماجستير ،

قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ١٩٦٧ .

(٢) عبد المولى محمد بشير (دكتور) ، "السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية ، مجلة مصر المعاصر ، العدد ٣٣٤ ،

القاهرة - أكتوبر ١٩٦٨ ، ص ١٨٣-١٨١ .

(٣) سعد زكى نصار (دكتور) ، " تخطيط الاسعار الزراعية " ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٨ ، القاهرة - ابريل

١٩٧٢ ، ص ٧٧ - ٩١ .

التكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وايضا تحقيق استقرار الدخول والأسعار الزراعية .

وقد أوضحت الدراسة الأسس التي تركز عليها السياسات السعرية والتي تتمثل فى تكاليف الإنتاج واسعار المساواة ودخول المساواة ، وتحقيق عدالة توزيع الدخول ، وكذلك توقعات الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية • وفى دراسة " عبد الرحمن " ^(١) قام بدراسة تحليلية لاستهلاك الحبوب فى

ج.م.ع ، وتم خلالها دراسة الطاقة الانتاجية من الحبوب مشتملة على القمح والارز والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير ، وكذلك دراسة تطور الاستهلاك القومى ونصيب الفرد والنمط الإنفاقي فى كل من الريف والحضر ، كذلك تقدير الدوال الاستهلاكية والطلبية لمحاصيل الحبوب ، ومن ثم التوقعات الاستهلاكية .

واهتمت الدراسة أيضا بتقدير المرونة الاستهلاكية الإنفاقية لمجموعة الحبوب والنشويات وذلك باستخدام العلاقة بين المنفق السنوى للفرد على مجموعه الحبوب كمتغير تابع ، وإجمالى الإنفاق الإستهلاكى السنوى كمتغير مستقل وتبين ان المرونة الاستهلاكية الإنفاقية فى الريف أعلى من نظيرتها فى الحضر .

وقد تبين أن تحول السكان من الريف إلى الحضر له تأثير على الكمية المستهلكة للفرد من كل من القمح والأرز والذرة الشامية ، كما تبين ان السعر ليس له تأثير معنوى على إستهلاك الفرد من كل من القمح والأرز والذرة الشامية ، وتبين أيضا أن الدخل له تأثير معنوى على إستهلاك الفرد من كل منها ، وقدر إستهلاك الفرد فى ج.م.ع بحوالى ٣٠٧,٣ ، ١٣٠,١ ، ٣٢,٠٠ ، ٧١,٨ كجم من كل من مجموعة الحبوب والنشويات والقمح والأرز والذرة الشامية فى عام ١٩٨٠ على الترتيب ، كما يقدر العجز فى الإنتاج المحلى عن الإستهلاك المحلى عام ١٩٨٠ بحوالى ٣٩٠٢ ، ٦٨١ ألف طن من كل من القمح والذرة الشامية على الترتيب ، بينما يقدر الفائض من الأرز بحوالى ٢٣٧ ألف طن فى نفس العام ، وقد قورنت التوقعات الاستهلاكية المقدرة فى هذه الرسالة بنظيرتها المقدرة فى الدراسات التى قامت بها منظمة الأغذية والزراعة وجهاز تخطيط الأسعار ، وتشير جميع التقديرات للطاقة الإستهلاكية المصرية المتوقعة من الحبوب كمجموعة أو من كل سلعة منها على حدة ، رغم إختلاف تلك التقديرات الى ضخامة تلك الطاقة بما قد يشكل أعباء كبيرة على البنيان الإقتصادى المصرى مستقبلا ، الأمر الذى قد يستدعى وضع سياسات لتشجيع

(١) حسنى حافظ عبد الرحمن ، دراسة تحليلية لاستهلاك الحبوب فى ج.م.ع ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد

الإنتاج المحلى أو سياسات أخرى للتأثير على النمط الإستهلاكى المصرى ، ولعل من تلك السياسات التوسع فى إنتاج الذرة الشامية أفقيا أو رأسيا حتى يخفف الأعباء التى قد يتحملها البنيان الإقتصادى القومى نتيجة للتزايد المستمر فى الواردات القمحية المصرية .

• تناولت دراسة " موسى " ^(١) الوظائف المختلفة للأسعار فى البنيانين الاشتراكى والرأسمالى والسياسات الحكومية التى اتبعت فى ظل هذين النظامين والمراحل التى مرت بها السياسات السعرية الزراعية فى مصر ، واهتمت الدراسة بتحليل السياسات السعرية لمحاصيل القطن والقمح والأرز والذرة الشامية وبعض محاصيل الخضر والفاكهة واللحوم . وأوضحت الدراسة ان الوظائف المختلفة للأسعار ترتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، وانه نتيجة لهذا الارتباط فإن التدخل الحكومى فى إحدى الوظائف السعرية يؤدى إلى التأثير على الوظائف الأخرى ، كما أوضحت الدراسة ان الأسعار المحسوبة بطريقة تكاليف الإنتاج او أسلوب المساواة كانت اقل من الأسعار الفعلية بالنسبة لمحصول الأرز ، فى حين كانت عكس ذلك بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة الشامية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقتصادى فى حل مشكلة الأسعار الزراعية والتغلب على ما قد يكتنفها من إختلالات وعدم اتساق .

• وتناولت دراسة " بدر " ^(٢) دور الجهاز السعري فى ظل النظامين الاشتراكى والرأسمالى وطبيعة الأسعار الزراعية ومستواها العام ، وطبيعة عرض السلع الزراعية والطلب عليها والأرقام القياسية لاسعار الجملة للموارد الغذائية ، وتقدير دوال الطلب لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية اعتمادا على بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٦٤ / ١٩٦٥

وقد بينت الدراسة ان ميكانيكية السوق الحر فى الدول النامية لا يمكن ان تقوم بدورها فى توجيه الاستثمارات وفقا لأهداف خطط التنمية نظرا للإختلالات والتناقضات التى تكثف الأسعار المحلية، كما بينت الدراسة ان الإنتاج من معظم محاصيل الحبوب باستثناء الأرز يعجز عن تلبية احتياجات الإستهلاك المحلى بما يؤدى إلى الزيادة المستمرة فى حجم وارداتها وارتفاع أسعارها ، وان كثيرا من الإجراءات السعرية التى اتخذت بالنسبة لمحاصيل الحبوب كانت تهدف فى اغلب الأحوال إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى

^(١) شوقى امام محمد موسى ، الأسعار الزراعية فى المستوى العام للأسعار ، رسالة ماجستير

، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٣ .

^(٢) عماد الدين عبد المجيد بدر ، دراسة اقتصادية تحليلية للأسعار الزراعية ، رسالة

ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٣ .

وحلول سريعة لمشاكل عارضة مؤقتة دون العمل على وضع سياسة سعرية مستقرة ذات أهداف واضحة ومحددة لفترة زمنية طويلة .

- تناولت دراسة " رزق " ^(١) مختلف الوسائل التي توضع بها السياسة السعرية في النظم الاقتصادية المختلفة ، والتطور التاريخي لمختلف المؤسسات المسؤولة عن التسعير في مصر ، وتطور الأسعار المزرعية واسعار الجملة والتجزئة للمحاصيل الحقلية ، وتكاليف إنتاج تلك المحاصيل ومقارنة الأسعار بالتكاليف .

وقد أوضحت بعض نتائج الدراسة ان الأسعار الجبرية للمحاصيل الغذائية الرئيسية ظلت ثابتة نسبيا خلال الفترة (١٩٦٢-١٩٧١) بالرغم من تباين تكاليف الإنتاج من سنة لأخرى خلال تلك الفترة ، كما كانت الأسعار الجبرية ثابتة خلال موسم الاستهلاك ، وهذا يخالف الواقع حيث ان أسعار ما بعد الحصاد يجب ان تكون اقل من السعر في نهاية الموسم الاستهلاكي بما يوازي تكاليف التخزين ، الأسعار الجبرية لمحصول القمح منخفضة بالمقارنة بنظيرتها المحسوبة على أساس تكاليف الإنتاج . وعند تقدير استجابة العرض تبين ان تلك الاستجابة تختلف باختلاف الزروع حيث كانت استجابة المساحة المزروعة بتأثير كل من السعر المزرعي الجارى ونظيرتها الخاصة بالمحاصيل المنافسة في الدورة الزراعية للزروع النقدية الرئيسية كالقطن والأرز ، أعلى من نظيرتها الخاصة بزروع الاستهلاك الغذائي كالذرة الشامية والقمح والذرة الرفيعة خلال فترة الدراسة ، وفيما يختص بالأسعار العالمية أوضحت الدراسة ان أسعار السلع الزراعية تسيطر على إنتاجها الدول المتقدمة ، فمثلا أسعار القمح كانت اقل تقريبا من أسعار السلع الزراعية التي تنتجها الدول النامية ، وأن غالبية الأسعار العالمية للسلع الغذائية تتجه نحو الإرتفاع التدريجي .

- وفي دراسة (أحمد) ^(٢) اهتم ببحث التطورات التي طرأت على الإنتاج الزراعي والاستهلاك الغذائي في مصر ، مع تقدير الميزان الغذائي المتوقع لمختلف السلع والمجموعات الغذائية حتى عام ٢٠٠٠ ، وقدرت المروونات الكمية والانفاقية مستخدما بحث ميزانية الأسرة عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، وقد تبين ان مجموعة الحبوب والنشويات والزيوت والدهون هي مجموعات ضرورية على المستوى القومي ، اذ تراوحت مرونتها بين صفر ، ٠,٥ ، واتضح

^(١) فوزى حليم رزق ، دراسة اقتصادية تحليلية للأسعار الزراعية في جمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم

الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعه القاهرة ، ١٩٧٣

^(٢) محمد صلاح الدين احمد ، دور الطلب المتوقع على الزروع في رسم السياسة الزراعية المتحرية ، رسالة

ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ١٩٧٧ .

ايضا ان الذرة الرفيعة ودقيق الحبوب الأخرى غير القمح تعتبر سلعا دنيا نقل مرونة الطلب عليها عن (السكر) ، كما ان سلع دقيق القمح وإجمالي الدقيق والذرة الشامية والأرز والسكر والعدس والبطاطس والبصل تعتبر سلعا ضرورية تتراوح مرونتها بين (صفر ، ٠,٥) .

- وفي دراسة (رسمية مصطفى)^(١) تم بحث تطور الإنتاجية الفدائية للقمح والعوامل المؤثرة عليها باعتبارها من المكونات الرئيسية للطاقة الاستهلاكية في مصر ، واتضح من الدراسة ان الطاقة الإنتاجية تمثل ٣٢% فقط من الطاقة الاستهلاكية وذلك عام ١٩٦٧ ، وأرجعت الدراسة ذلك الى زيادة الاستهلاك واستقرار الإنتاج المحلي الى حد كبير . وتبين من الدراسة ان الغلة الفدائية تتأثر بالعديد من العوامل بعضها يمكن السيطرة عليها الى حد كبير سواء من ناحية الكم او الكيف ، كما هو الحال بالنسبة لكمية ونوع المستخدم من العناصر الإنتاجية كالتقاوى والأسمدة والمبيدات والعمالة وكمية الري وكذلك مواعيد الزراعة والحصاد والدورة الزراعية المتبعة ، وهذه العوامل يمكن اعتبارها العوامل المتعلقة بالناحية التكنولوجية أما المجموعة الأخرى من العوامل المؤثرة في الغلة الفدائية فمن الصعب التحكم فيها وتتمثل في العوامل الطبيعية سواء كانت مناخية أو تتعلق بالنواحي البيئية كالإصابة بالآفات والحشرات وعلى ذلك فإن قياس اثر هذه العوامل على الغلة الفدائية ليس من الأهمية بمكان ، فليس للإنسان القدرة على التحكم فيها الا بقدر محدود ولذلك فان التركيز على قياس العوامل التي يمكن السيطرة عليها يصبح اكثر ضرورة ، وبينت الدراسة أيضا أن المساحة المزروعة تتحدد بالعديد من العوامل ، بعضها اقتصادية تتعلق بأسعار المحصول وأسعار المحاصيل البديلة ، والبعض الآخر يتعلق بالاحتياجات الاستهلاكية والنواحي السياسية التي قد تؤثر في عملية الحصول على القمح من الخارج .
- وتناولت دراسة " مصطفى " ^(٢) تحليل اثر بعض السياسات الزراعية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الزراعية ، وذلك من خلال دراسة السياسات السعرية الزراعية ، وسياسات الدعم ، وتقدير دوال استهلاك بعض السلع الزراعية في حالة الإبقاء على الدعم وفي حالة إلغائه . وأشارت الدراسة الى ان الدولة تلجأ الى تحديد الأسعار المزرعية عند مستويات سعرية

(١) رسمية مصطفى السيد مصطفى ، دراسة اقتصادية للطلب على القمح في ج ٠ م ٠ ع ، رسالة دكتوراه ، قسم

الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ .

(٢) عبد العظيم محمد مصطفى ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية الزراعية المصرية في الفترة (١٩٥٢-١٩٧٢) ،

رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ .

- منخفضة الأمر الذى يؤدي الى تحميل المزارع نفسه لجزء من عبء هذا الدعم ، وان ذلك قد ينعكس على الإنتاج الزراعى نفسه فى عدة صور أهمها عدم الالتزام بالدورة الزراعية ، وعدم توجيه الاهتمام والعناية بالزروع المدعمة ، أو عدم تكثيف المدخلات الزراعية ، أو عدم تبنى الأساليب التكنولوجية الحديثة فى إنتاج تلك الزروع ، وقد استخدمت الدراسة نموذج اقتصادى قياسى لتحديد أسعار التوازن يفترض سوق يتحدد فيه سعر التوازن يتساوى العرض والطلب وذلك بالنسبة لمحصولى الأرز والذرة الشامية ، وقد بينت نتائج هذا النموذج ارتفاع السعر المحسوب منه عن السعر الفعلى لمحصول الذرة بحوالى جنيه واحد للإردب ، وانخفاضه عن السعر الفعلى للطن من الأرز بحوالى ٣,٧ جنيه وذلك بالنسبة لاسعار عام ١٩٧٥ .
- أشارت دراسة "عزة عمارة" ^(١) عن السياسة الزراعية لاهم محاصيل الحبوب فى ج.م.ع ، إلى الأهمية الاقتصادية لمحاصيل الحبوب فى مصر ، وتطور المساحة المنزرعة بمحاصيل الحبوب، كذلك تطور كل من الغلة الفدائية والإنتاج الكلى ، وأهمية النواتج الثانوية لها ، كذلك الدخل النقدى لمحاصيل الحبوب ، والتجارة الخارجية والاستهلاك القومى ، ثم تقييم للسياسة الإنتاجية لمحاصيل الحبوب كانت تهدف الى تحقيق أهداف قصيرة المدى ، ولم تكن هناك سياسات سعرية مستقرة لفترة طويلة ، كما أنها سياسة جزئية حيث يحدد سعر كل محصول على حده وبمقارنة الأسعار المزرعية الفعلية بالأسعار المحسوبة على أساس التكاليف الإنتاجية ، كذلك مقارنتها بأسعار التعادل أو المساواة ، بهدف الوصول الى انسب سعر يتحقق معه صافى دخل مجزى للمزارع ، وتبين ان السعر المقدر على أساس التكاليف لكل من القمح والأرز والذرة الشامية ، اقل من أسعار المساواة لهذه المحاصيل ، تبين أيضا انه قد حدثت تغيرات هيكلية فى متوسط تكاليف إنتاج الفدان من محاصيل الحبوب فى مصر خلال فترة الدراسة (١٩٧١-١٩٧٨) وذلك لاختلال متوسط النسبة المئوية للزيادة السنوية فى بنود التكاليف المختلفة .
 - وفى دراسة "نصار" ومصطفى ^(٢) عن دور الزراعة المصرية فى تحقيق الأمن الغذائى ، وقد أرجعت الدراسة تقلص دور الزراعة المصرية فى تحقيق الأمن الغذائى فى إشباع الطلب الغذائى لعوامل اقتصادية وأخرى

(١) عزة ابراهيم عمارة ، تقييم السياسة الزراعية لاهم محاصيل الحبوب فى ج.م.ع ، رسالة ماجستير ، قسم

الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة المنيا ، ١٩٨١ .

(٢) سعد زكى نصار (دكتور) ، عبد العظيم محمد مصطفى (دكتور) ، "دور الزراعة المصرية فى تحقيق الامن

الغذائى ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٦ ، اكتوبر ١٩٨١ .

اجتماعية ذات تأثير مباشر على الاستهلاك الغذائي ، وألقت الدراسة المسئولية على القطاع الزراعي في تحقيق إشباع الطلب الغذائي المحلي ، وأشارت الدراسة إلى أن الإنتاج الزراعي الغذائي لم يعد يفي إلا بجزء محدود من حاجة الطلب المحلي لأهم السلع الاستهلاكية ، حيث تبين أن نسبة الاكتفاء الذاتي للإنتاج الزراعي المحلي عام ١٩٧٥ منخفضة لكلا من القمح والزيوت النباتية ، وأن الفجوة الغذائية لعام ١٩٧٩ بلغت نحو ٥,٤ مليون طن قمح ، ٠,٦ مليون طن ذرة شامية .

• وتناولت دراسة " الشريف " ^(١) السياسات الاقتصادية والسعرية في مصر والتحويلات التي حدثت في تلك السياسات خلال الفترة (١٩٥٢-١٩٨٠) ، وقد بينت الدراسة ان هناك علاقة وثيقة بين تحديد السعر وتنفيذه ، وانه كلما اقتربت الأساليب والإجراءات لتنفيذ السعر المحدد من الواقع وأخذت في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة إلى السياسة الاقتصادية العامة ، كان احتمال نجاحها في تحقيق أهدافها كبير . كذلك بينت الدراسة ان الأسعار العالمية تلعب دورا هاما في تحديد الأسعار المزرعية للحاصلات المرتبطة بالسوق العالمي مثل القطن كسلعة تصديرية والقمح كسلعة إستيرادية .

• وفي دراسة وزارة الزراعة ^(٢) عن إستراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينات إهتمت بمناقشة الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسات الاقتصادية والزراعية في مصر خلال الستينات والسبعينات ، ثم تعرضت لتطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة الغذائية والعوامل المحدد لسعتها ، ثم استعرض الموقف الراهن للإنتاج الزراعي وتطوره بمعدل ٢,٠٤% سنويا مع مناقشة مكونات التركيب المحصولي ونظم التسويق التعاوني والتسعير في ظل التركيب المحصولي الأمثل من جهتي نظر الفرد والمجتمع ، كما قام بدراسة تطور الغلة الفدان للزروع الرئيسية ونمو الإنتاج الزراعي ، واتضح نموها بمعدل ٢% ، هو اقل من معدل الطلب عليه ٥% و اقل من المعدل المطلوب السدى أوصت به الأمم المتحدة وهو ٤% ، ثم استعرضت العراقيل الداخلية والخارجية التي يجب مواجهتها لرفع معدل النمو كما ناقشت أهداف التنمية الزراعية والأبعاد الرئيسية لسياساتها .

(١) محمد مختار الشريف ، " السياسة السعرية والدخلية للمحاصيل الزراعية في ج.م.ع " ، رسالة ماجستير ، قسم

الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨١ .

(٢) وزارة الزراعة ، إستراتيجية التنمية الزراعية ، الثمانينات ، مكتب الوزير - القاهرة - ١٩٨٢ .

• واوصت دراسة " نصار"^(١) بوجوب إعلان الأسعار المحددة من قبل الدولة للزراع قبل الموسم الزراعي ، مع إمكانية ان تختلف الأسعار الفعلية من الأسعار المحددة مسبقاً عندما يسلم الزراع محاصيلهم في حدود معينة وفقاً لحالة المحصول ووفقاً لما قد يحدث من تغيرات كبيرة ومفاجئة في تكاليف الإنتاج او الطلب أو الأسعار التصديرية أو الأسعار الاستيرادية . كما أوصت الدراسة بضرورة ان يتم الفصل بين أسعار المنتج وأسعار المستهلك بحيث لا يكون دعم المستهلك دائماً على حساب المنتج .

• وفي دراسة " عبيد " ^(٢) عن حجم الفجوة الاستهلاكية الغذائية للحبوب في مصر ، عند تقدير حجم الطاقة الاستهلاكية للحبوب عام ١٩٨٥ ، والطاقة الإنتاجية المتوقعة ، وتقدير دوال الأنفاق الاستهلاكي لأهم السلع الغذائية كالقمح والذرة الشامية وغيرها في كل من الريف والحضر ، وتحليل الاتجاه العام للإنتاج من الحبوب والطلب عليها ، واتضح من الدراسة ان هناك عجزاً متوقعاً في إنتاج الحبوب عن الوفاء بحاجة الطلب الاستهلاكي المتوقع في عام ١٩٨٥ ، واوصت الدراسة بضرورة رفع معدلات انتاج القمح والذرة الشامية بالتنمية الزراعية الراسية ، ومحاولة تدبير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الكميات المطلوبة من هذه السلع الغذائية الهامة ، ويأتى ذلك بتنمية الطاقة الأستيرادية للفاكهة والخضر .

• وفي دراسة " جويلى " ^(٣) عن مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها ، استهدفت الدراسة البحث عن مقترح مكتمل للخطة الخمسية يحقق تحسناً في الوضع الغذائي بنهاية سنوات الخطة في عام ١٩٨٧/٨٦ ، وذلك بزيادة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء من الانتاج المحلى ، وتوسيع الطاقة التصديرية الزراعية حتى يمكن شراء الغذاء من حصيلتها في اطار الميزة النسبية للزراعة المصرية ، ودراسة امكانية تطوير الانتاج الغذائي وتعديل مسار الاحتياجات الغذائية بما يحد من الفجوة الغذائية وذلك بترشيد استخدامات السلع الغذائية سواء من حيث تقليص الفاقد الفيزيقي والفاقد الإقتصادي ، وتحديد عدد من السياسات والاجراءات الكفيلة بتنفيذها ،

^(١) سعد زكى نصار (دكتور) "بدائل مقترحة للسياسة السعرية الزراعية في مصر" ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية

المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، العددان ٣٨٧-٣٨٨ ، القاهرة يناير - ابريل ١٩٨٢

^(٢) عبد النى عبيد (دكتور) وآخرون ، دراسة تحليلية لحجم الفجوة الاستهلاكية الغذائية للحبوب في مصر ، المؤتمر

الدولى السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ١٩٨٢ -ص ٢٥٦-٢٦٣ .

^(٣) احمد احمد جويلى (دكتور) وآخرون ، مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها ،دراسة مقدمه

وقامت الدراسة بحساب الفجوة الغذائية المصرية وتطورها كميًا وقيميًا للفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) حيث تطورت الفجوة الغذائية من ١٥٠ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى نحو ١٨٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٠، أي أن الفجوة الغذائية تضاعفت نحو ١٢ مرة، كذلك فقد تطورت الفجوة الغذائية كميًا من نحو مليون طن من الغذاء عام ١٩٦٠ إلى نحو ١,٧ مليون طن عام ١٩٧٠، ثم إلى نحو ٧,٤ مليون طن عام ١٩٨٠، وشملت الفجوة في عام ١٩٨٠ جميع السلع الغذائية باستثناء الأرز من مجموع الحبوب والخضر والفاكهة، بينما كانت مصر مكتفية ذاتيًا تقريبًا من جميع السلع باستثناء القمح عام ١٩٦٠، وتوقعت الدراسة ارتفاع حجم الفجوة من الحبوب من ٧,١ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٠,٤ مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦، وبذلك تتخفّض نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٥٢% إلى ٤٥% وأرجعت الدراسة أسباب ظهور هذه الفجوة إلى وجود بعض الاختلال في السياسات الاقتصادية الزراعية المتبعة في مصر خاصة سياسة الدعم لأسعار السلع الغذائية والسياسة التسويقية الزراعية، وأوصت الدراسة ببعض السياسات والإجراءات والتي من شأنها الحد من الفجوة كسياسة الحد من الفاقد الفيزيقي من السلع منذ الحصاد وحتى المستهلك، وقصر الدعم على الفئات الدخلية الدنيا، وأن يرتبط ذلك بتصحيح هيكل الأجور، وخلصت الدراسة إلى أهمية تحقيق تحسن في الوضع الغذائي وذلك بزيادة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء من الإنتاج المحلي وتوسيع الطاقة التصديرية الزراعية حتى يمكن شراء الغذاء من حصيلتها في إطار الميزة النسبية نحو الحاصلات غير التقليدية خاصة الخضر والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية .

* وتناولت دراسة "الجمسى" ^(١) برامج الدعم الحكومية وأثرها على السياسة السعرية المصرية لبعض الحاصلات الزراعية، وقد أوضحت الدراسة أن السياسة السعرية المصرية تتسم بكونها جزئية، وأن سياسة التسعير الجبري لمعظم الحاصلات الأساسية تميل إلى مراعاة ظروف المستهلك أكثر من مراعاتها لظروف المنتج، وباستخدام طريقة التوازن الجزئي العياري لقياس أثر سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع الزراعية كأحد صور الدعم غير المباشر مما انعكس أثره في صورة انحرافات سعرية لتلك السلع، واتفقت النتائج المتحصل عليها لمحاصيل القمح والأرز والذرة الشامية حيث يخسر المجتمع ككل والمنتج ودخل الحكومة وحصيلة الدولة من العملة الصعبة، ولا يستفيد من ذلك الانحراف السعري سوى المستهلك لتلك

(١) امام محمود الجمسى، برامج الدعم الحكومية وأثرها على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية في مصر،

الحاصلات ، وتناولت الدراسة قياس اثر الانحراف السعري لحاصلات القمح والذرة الشامية والأرز على كل من الإنتاج والاستهلاك وعائد المنتج ورفاهية المستهلك والدخل الحكومى ومتحصلات الدولة من العملة الصعبة من هذه الحاصلات وأوضحت الدراسة ان المعادلة الصعبة فى مشكلة الدعم تتمثل فى الحاجة الى ترشيد الدعم او إلغائه دون ان يؤثر ذلك على المواطنين ذوى مستويات الدخل المنخفضة ، وتوصى الدراسة بالتحديد الدقيق لمفهوم الدعم والتعرف على الحجم الحقيقى له ، وتحديد الفئات محدودة الدخل وذلك فى ضوء التعرف على الاحتياجات الطبيعية لكل مواطن وفقا لمستوى معين ومقبول ، وقدرة كل فئة على تحقيق هذا المستوى ، كذلك يلزم تغيير أسلوب تقديم الدعم وتوقيتته لتنسيق أهداف الدولة مع الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف .

* وفى دراسة " شبانه " ^(١) عن الافاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر بهدف التعرف على أسباب قصور الإنتاج الغذائى عن سد حاجة الإستهلاك المحلى والذى يطلب بذل كافة الجهود لمواجهته ، ويرى الباحث انه لمواجهة هذه الفجوة الغذائية يجب إعطاء التنمية الزراعية بصفة عامة ومشروعات زيادة الإنتاج الغذائى بصفة خاصة الأولوية عند توزيع الاستثمارات بالخططة الاقتصادية ، وتحدد الدراسة أهم ملامح السياسة التنموية الزراعية التى تواجه مشكلة الغذاء فى زيادة المدخلات الزراعية ، وتعميق التكثيف الزراعى ، وتحسين البنية الاساسية الزراعية .

* وفى دراسة " نصار " ^(٢) عن بدائل السياسة السعريّة الزراعية فى مصر تبين ان الرقم القياسى للسعر المزرعى اقل من الرقم القياسى لتكلفة انتاج الوحدة بالنسبة لمحصولى القمح والأرز ، فى حين كان الأول أعلى من الثانى بالنسبة لمحاصيل الذرة والبقول ، وأيضا كان الرقم القياسى للسعر المزرعى اقل من الرقم القياسى لسعر التصدير او الاستيراد المعادل لجميع المحاصيل المذكورة فيما عدا البقول . وجاء فى تلك الدراسة عدد من البدائل المقترحة لتحديد السياسة السعريّة الزراعية منها تحديد الأسعار المزرعية على أساس تكاليف الإنتاج للقدان بما فيها الإيجار مضافا اليها نسبة

(١) زكى محمود شبانه (دكتور) ، الافاق المحتملة لمشكلة الغذاء فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، مارس ١٩٨٠ ، مجلة مصر المعاصرة ،

(٢) سعد زكى نصار (دكتور) ، بدائل مقترحة للسياسة السعريّة الزراعية فى مصر ، المؤتمر الدولى للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٦-٣١ مارس ١٩٨٣ ، القاهرة ص-٣٢ .

مئوية لتلك التكاليف وقدرت بنسبة ٣٥% كربح صافى للمزارع حيث تعادل هذه النسبة تقريبا نسبة الإيجار الى تكاليف الإنتاج فى نهاية الستينات ، وتحديد الأسعار بطريقة أسعار المساواة بإستخدام الرقم القياسى لنفقة المعيشة، وتحديد الأسعار بطريقة أسعار المساواة بإستخدام الرقم القياسى لاسعار الجملة فى مصر ، وكذلك تحديد الأسعار المزرعية بطريقة تحافظ على النسبة بين السعر التصديرى (فوب) او الإستيرادى (سيف) المعادل للمحصول كما كانت فى سنة الأساس ، وتحديد الأسعار المزرعية بطريقة العوامل المتعددة اى على أساس البدائل الخمسة السابقة .

* وتناولت دراسة " بدر" ^(١) التى إهتمت بالأسعار الزراعية للمحاصيل الرئيسية وأهمها محاصيل الحبوب مثل القمح والشعير والذرة الرفيعة والأرز ، وبينت الدراسة ان أسعار السلع الزراعية ترتفع بمعدل أعلى من ارتفاع أسعار المواد الصناعية خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٠ ، حيث بلغ هذا المعدل نحو ٣,١% بالنسبة للأسعار الزراعية ونحو ١,٥% بالنسبة للمواد الصناعية، وأوضحت الدراسة أيضا ان الإنتاج من محاصيل الحبوب - باستثناء الأرز - يعجز عن تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى خلال فترة الدراسة ، كذلك فإن للتزايد المستمر فى حجم الواردات من محاصيل الحبوب دورا هاما فى ارتفاع أسعارها ، وحالة التضخم السعري الذى يعانى منه المقتصد المصرى . وأظهرت الدراسة ان السياسات السعريية لمحاصيل الحبوب كانت تهدف فى غالبية الأحوال الى تحقيق أهداف قصيرة المدى ، والتوصل الى حلول سريعة لبعض المشاكل المؤقتة ، دون العمل على وضع سياسات سعريية مستقرة ذات أهداف واضحة ومحددة لفترة زمنية طويلة .

• وتناولت دراسة " متولى" ^(٢) عن الأمن الغذائى والبنيان الزراعى المصرى فى ضوء الاعتماد على الذات ، بهدف التعرف على حجم الفجوة الغذائية ، مما دعى البعض الى التحذير من تعرض مصر لمجاعة ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه المشكلة ، وأكدت الدراسة على ان المشكلة الغذائية المصرية ان هى الا انعكاسا للمشكلة الزراعية ، لذا فان إزالة المعوقات

(١) عماد الدين عبد المجيد بدر ، دراسة اقتصادية تحليلية للأسعار الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية الرئيسية فى

ج.م.ع مع اشارة لاسعار الحبوب ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ،

١٩٨٣ .

(٢) سعد حسن متولى (دكتور) ، الأمن الغذائى والبنيان الزراعى المصرى فى ضوء الاعتماد على الذات ، المؤتمر

العلمى السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، مارس ١٩٨١ ، مجلة مصر

المعاصرة ، القاهرة ١٩٨٤ .

والمشاكل المتعلقة بالإنتاج الزراعى والتنمية الزراعية الرأسية والأفقية من شأنها الحد من أخطار المشكلة الغذائية فى مصر .

• وفى دراسة " أمال بسيونى " ^(١) تناولت تطور حجم وقيمة الفجوة الغذائية المصرية ، كما تضمنت المسببات الاقتصادية للمشكلة الغذائية المصرية من خلال دراسة معدل الزيادة السكانية والجمود النسبى للرقعة المحصولية والصادرات والواردات الغذائية وأسعار السلع الغذائية ومستويات الدخل الفردية ، وتناولت الأنفاق الاستهلاكية الغذائى الأسرى المصرى من خلال الأهمية النسبية للأنفاق السلعى الغذائى الأسرى ، ثم قامت بتقدير إحصائى لدوال الطلب الكمية والقيمة الاستهلاكية الغذائية فى الحضر والريف ، وقد توصلت الدراسة الى معرفة اثر حجم الأسرة على الاستهلاك والأنفاق السلعى الغذائى ، بالإضافة الى تقدير مرونة الطلب الاتفاقيه والدخلية لأهم السلع الغذائية ، وتقدير التوقعات الاقتصادية للفجوة الغذائية المصرية فى الخطة الخمسة خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ونسب الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية بهذه الخطة ، وعمل ترشيد للاستهلاك الغذائى المصرى من خلال دراسة متوسط الاستهلاك الفردى .

• وفى دراسة " عبد الرحمن " ^(٢) التى تهدف الى تحليل السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب فى مصر ، وأبرز جوانب الضعف والقصور فى تلك السياسة ، واعتمدت على التحليل الوصفى والكمى للبيانات الثانوية من مختلف المصادر ، وقسمت الدراسة السياسة السعرية الراهنة لمحاصيل الحبوب فى مصر الى فترتين متميزتين أولهما الفترة من عام (١٩٥٢-١٩٧٣) وثانيهما الفترة من (١٩٧٤-١٩٨٣) باعتبار كل منهما مرحلة اقتصادية متميزة لها ظروفها الاقتصادية وسياستها الزراعية التى تتفق وهذه الظروف الاقتصادية ، واتضح من الدراسة ان رقعة كل من محصول القمح والأرز قد اتجهت الى النقصان خلال الفترة الثانية ، بينما اتجهت مساحة محصول الذرة الشامية الى الزيادة خلال نفس الفترة ، وفى نفس الوقت ازداد الاستهلاك المحلى لتلك المحاصيل بدرجة كبيرة مما يترتب عليه زيادة واردات القمح والذرة حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى منها حتى وصلت

^(١) أمال بسيونى عقاب ، التحليل الاقتصادى القياسى لاستهلاك السلع الغذائية ودوره فى وضع برامج ترشيد الاستهلاك الغذائى فى مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ،

١٩٨٦ .

^(٢) سعيد حافظ عبد الرحمن ، دراسة اقتصادية لتسعير حاصلات الحبوب فى مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم

الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٦ .

الى نحو ٢٣% للقمح ، ٦٩% للذرة وذلك عام ١٩٨٣ ، كما أوضحت الدراسة ان السياسات السعرية المتبعة فى غالبية دول العالم ليس لها هدف واحد وانما عدة أهداف قد تكون متوافقة او متعارضة مع بعضها ، وان السياسة السعرية ليست هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف وانما هنالك وسائل اخرى يمكن ان تستخدم جنبا الى جنب مع السياسة السعرية لتحقيق تلك الأهداف كسياسات تنظيم التجارة الخارجية ، وسياسة تنظيم السوق ، والإعانات الداخلية المباشرة .

• وفى دراسة " سيد " ^(١) عن تحليل أبعاد المشكلة الغذائية واثرها على الاقتصاد المصرى فى حقبة الثمانينات ، التى استهدفت تحليل اثار الفجوة الغذائية على الاقتصاد المصرى سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تناولت أثر القروض والمعونات الغذائية على إنتاج واستهلاك الحبوب ، واثرت التوسع الزراعى فى سد الفجوة الغذائية، وانتهت الدراسة بتقديم بعض المقترحات التى يمكن ان تسهم فى تضيق الفجوة الغذائية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ مثل ضرورة التوسع الزراعى الأفقى والرأسى وزيادة الإنتاج مع ترشيد الاستهلاك .

• وفى دراسة " نصار " ومنصور " ^(٢) قامت بحساب بعض نماذج التوازن الجزئى لعدد من المحاصيل الرئيسية ، وأوصت الدراسة بضرورة ان يستهدف واضعوا السياسة الزراعية المصرية فى الأمد الطويل تعديل الأسعار المزرعية تدريجيا بحيث تعكس قيمة الندرة الفعلية على المستوى المحلى ، وتكاليف الفرصة البديلة على المستوى العالمى ، لان مثل هذا الاتجاه يتوقع أن يترتب عليه زيادة ملموسة فى الطاقة الإنتاجية الزراعية من شأنها ان تقلل من حجم الفجوة الغذائية بينها وبين الطاقة الاستهلاكية .

• وفى دراسة " حجازى " ^(٣) عن مشكلة النمو السكانى وعلاقتها بالإحتياجات الغذائية للإنسان المصرى ، تناولت اثر النمو السكانى على بعض المتغيرات الاقتصادية فى مصر ، واتساع حجم الفجوة الغذائية ، تبين ان حجم الفجوة

^(١) على ماهر سيد (دكتور) تحليل أبعاد المشكلة الغذائية واثرها على الاقتصاد المصرى فى حقبة الثمانينات ، المؤتمر

العلمى الحادى عشر للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، نوفمبر ١٩٨٦ .

^(٢) سعد زكى نصار (دكتور) ، محمود السيد منصور (كتور) ، السياسة السعرية والإنتاج الزراعى ، الندوة

القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، القاهرة ، ١١-١٦ ابريل

١٩٨٧ .

^(٣) محمد خضر حجازى ، مشكلة النمو السكانى وعلاقتها بالاحتياجات الغذائية للإنسان المصرى ، رسالة

ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث الاحصائية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

الغذائية سوف يتسع في المستقبل نتيجة زيادة حجم الاستهلاك الغذائي ، وان محاولة تضيق حجم الفجوة الغذائية يتطلب زيادة الإنتاج الزراعي وفق تركيب محصولي مقترح يتمشى مع معدلات نمو السكان المتوقع بحيث يوفر السلع الغذائية الضرورية ويحد من الاستيراد ، وذلك بالتوسع فى المساحات المزروعه بالأصناف المرتفعة الإنتاجية من المحاصيل الرئيسية الزراعية مثل القمح والذرة الشامية والأرز ، والأخذ بمبدأ التخصص الاقليمي فى انتاج الحاصلات الزراعية . وتوقعت الدراسة ان يزيد حجم استهلاك القمح بنسبة ٢٣٩% ، الذرة الشامية بنسبة ١٩٤% ، وبينت الدراسة ان الزيادة السكانية ليست العامل الوحيد المؤثر فى حجم الفجوة الغذائية وانما هناك عامل اخر هو زيادة الدخل ، واوصت الدراسة بضرورة توجيه الجهود لرفع مستوى الإنتاجية فى القطاعات التى تنتج السلع الضرورية وضرورة توظيف الدعم للوصول به الى الطبقات والفئات الاجتماعية المستحقة ومنع الدعم عن السلع والخدمات الكمالية وشبه الكمالية .

- وفى دراسة " سليمان " ^(١) لتحديد اثر واتجاه أهم المتغيرات الاقتصادية التى تؤثر على الفجوة الغذائية المصرية وتحديد اهم مقومات السياسة الزراعية ، وتقدمت الدراسة باقتراح للسياسة الزراعية لزيادة الانتاج وتلخص فى ركيزتين أساسيتين هما سياسة التوسع الزراعي الأفقى ، وسياسة التوسع الزراعي الراسى ، وانه يمكن زيادة متوسط الغلة الفدائية للقمح مع ضرورة زيادة الرقعة المحصولية عن طريق خفض ٢٥% من مساحة البرسيم وتخصيص جزء من الاراضى المستصلحة سنويا بزراعة القمح والتبكير فى زراعته ، وتناولت الدراسة دور سياسة ترشيد الاستهلاك الغذائى فى تقليل حجم الفجوة الغذائية وباستخدام المقننات الغذائية الضرورية للفرد ثم تقدير اجمالى الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية والتى استخدمت لتصحيح الاستهلاك الغذائى لتقليل حجم الفجوة الغذائية واوصت الدراسة بتطوير سياسة الدعم السلعي الغذائى وتخفيضه من خلال خطة طويلة المدى واستثمار مدخرات المصريين فى الخارج فى مشروعات تنمية غذائية حتى يمكن رفع الطاقة الإنتاجية الغذائية والحد من الإسراف الاستهلاكى للغذاء نتيجة ارتفاع دخول بعض الطبقات ، وتشير الدراسة الى انه يمكن رفع نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح والدقيق من حوالى ٢٢% الى ٢٩% ، والذرة الشامية من ٦٩% الى ٧٤,٢% فى ظل إمكانية خفض الفاقد من المواد الغذائية .

(١) محمد محمود سليمان ، اثر اهم المتغيرات الاقتصادية على الفجوة الغذائية المصرية ودور السياسات الزراعية فى

التغلب عليها ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨٨ .

• وفي دراسة "على" ^(٢) عن اثر السياسة السعرية على انتاج واستهلاك بعض الزروع الغذائية في مصر ، استهدفت تقييم السياسات السعرية الزراعية واثور تلك السياسات على كل من الانتاج والاستهلاك لبعض الزروع الغذائية ، حيث تبين ان هناك انكماشاً واضحاً في المساحة المزروعة من المحاصيل التقليدية ، واتساع المساحة المزروعة بالخضر والفاكهة والأعلاف ، كما أوضحت الدراسة انخفاض كلا من صادرات القطن والارز ، وتراجع الأهمية النسبية لمتوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٤) ، ويرجع ذلك الى السياسة السعرية التي تتبناها الدولة . وخلصت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها الآثار السلبية للتدخل الحكومي في القطاع الزراعي والاختلال بين الأسعار المحلية ونظيراتها العالمية ، وضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم وتوزيع الغذاء مع إعطاء مزيد من الحرية لميكانيكية الجهاز السعري وتفاعل قوى العرض والطلب ، وكذلك العمل على تغيير الأنماط الاستهلاكية والوصول بالاستهلاك الفردي الى نظيره العالمي في خلال ٣-٥ سنوات ، كما بنيت الدراسة ان تحقيق أهداف الخطة الخمسية لقطاع الزراعة يتطلب مراعاة زيادة الاسعار المزرعية تدريجياً .

• وفي دراسة عزة عمارة ^(٣) عن بدائل السياسة السعرية الزراعية المصرية واثارها الاقتصادية ، اتضح من الدراسة ان السياسة السعرية الزراعية في مصر في فترة الستينات والسبعينات والنصف الاول من الثمانينات قد أدت الى توزيع الدخل لغير صالح قطاع الزراعة والى تحميله ضرائب غير مباشرة ، وكذلك تحويل الموارد بعيداً عنها ، وقد تم خلال الدراسة قياس دوال استجابة المساحة المزروعة من أهم المحاصيل الحقلية ، واتضح وجود استجابة معنوية إحصائية للمساحة المنزرعة في السنة الحالية لمساحة العام السابق لبعض المحاصيل وكذلك للتغيرات في التكاليف الإنتاجية في السنة السابقة ، كذلك وجود استجابة للمساحة المنزرعة لمتغير الأرباحية النسبية في السنة السابقة لبعض المحاصيل ، وقد أظهرت الدراسة عدم وجود تأثير للعوامل الاقتصادية المأخوذة في الاعتبار على المساحة المنزرعة ببعض الحاصلات كالقمح ،

^(٢) سعيد نبوى السيد على ، اثر السياسة السعرية على انتاج واستهلاك بعض الزروع الغذائية في مصر ، رسالة

دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .

^(٣) عزة ابراهيم عمارة ، بدائل السياسة السعرية المصرية واثارها الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد

الزراعي ، كلية الزراعة بالفيوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

واوصت الدراسة بضرورة ربط السياسة السعرية بالسياسات والإجراءات غير السعرية التي تؤثر بصورة وثيقة في نجاح السياسة السعرية .

• وفي دراسة " سليمان " ^(٣) عن دراسة اقتصادية لنمط استهلاك الغذاء في مصر ، من خلال بحوث ميزانية الأسرة ١٩٥٨/١٩٥٩ الى ١٩٧٤/١٩٧٥ والمؤشرات المتاحة من بحث ميزانية الأسرة ١٩٨١/١٩٨٢ ، ودراسة احتياجات الفرد من السلع والمجموعات الغذائية المختلفة ، والتطور التاريخي للاستهلاك الغذائي وذلك من خلال بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٧) والمتاحة من مختلف المصادر المعنية ، وقد بينت الدراسة أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نمط استهلاك الوحدة الاستهلاكية من الكالوري في اليوم من مجموعه الحبوب والنشويات وهي تتمثل في متغيرات الحالة التعليمية المتوسطة بالأسرة ، وعدد الوحدات الاستهلاكية بالأسرة . وهذه الدراسة اقتصرت على استعراض الدراسات والبحوث التي أجريت في هذا المجال على المستوى القومي .

• وفي دراسة " سماح سويدان " ^(٤) عن اثر السياسة السعرية على انتاج واستهلاك بعض الزروع الغذائية في مصر ، تناولت تطور كل من الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية والفجوة الغذائية في محاصيل الحبوب في مصر خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٧ ، وبحساب معادلة الاتجاه الزمني العام لوحظ تناقص المساحة المنزرعة من القمح ، بينما تزايدت إنتاجيته ، ومن ناحية اخرى لوحظ تزايد في المساحة المنزرعة من الذرة الشامية وكذلك تزايدت إنتاجيتها ، وقامت الدراسة بقياس الآثار الاقتصادية للتدخل الحكومي في السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب ، واستخدمت نموذج قياس التوازن الجزئي ، وبينت الدراسة ان السياسة المتبعة في تسعير الحبوب في مصر أدت الى تحميل المجتمع بخسارة في جانبي الإنتاج والاستهلاك ، كما أدت الى انخفاض رفاة المنتجين ، بينما أدت الى زيادة رفاة المستهلكين ، مما يشير الى ان السياسة السعرية لمحاصيل الحبوب تعمل لصالح المستهلكين على حساب المنتجين ، ومن ثم دعم الحضر على حساب الريف ، كذلك أثرت هذه السياسة تأثيرا سلبيا على حصة الدولة من العملات الأجنبية لزيادة الاستهلاك من القمح والذرة الشامية نتيجة زيادة الواردات منها وانخفاض الصادرات من الأرز ، كما تشير الدراسة الى ان هناك إضافة الى عوائد الدولة من محصول الأرز ، بينما تقوم الدولة بدعم القمح

^(٣) مراد موسى مصطفى سليمان ، دراسة اقتصادية لنمط استهلاك الغذاء في مصر ، رسالة دكتوراه ، قسم

الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩

^(٤) سماح حسن ابراهيم سويدان ، تحليل اقتصادي للسياسة السعرية لمحاصيل الحبوب الرئيسية في ج.م.ع ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

والذرة الشامية حيث تخسر من التدخل فى اسواق هذه المحاصيل لصالح قطاع المستهلكين ، وترى الدراسة أن الدولة يمكنها ان تحقق وفرا فى حصيلتها من النقد الأجنبي اذا ما تم تطبيق سياسة سعرية يتم بمقتضاها ان يحصل المنتج على العائد الحقيقي لانتاجه ، ويتحمل المستهلك بتكلفة الاستهلاك الحقيقية ومن ثم التقليل من حجم الواردات فى القمح والذرة الشامية .

• وفى دراسة " سليمان " ^(٣) عن اقتصاد الغذاء فى جمهورية مصر العربية ، استهدفت تحليل العوامل التى أدت الى النمو المتزايد لمتوسط استهلاك الفرد من بعض السلع الغذائية تزايد بصورة متفاوتة ، فبالنسبة للقمح تبين أن متوسط استهلاك الفرد يزيد بنحو ٤٤ كجم فى ١٩٨٧/٨٦ ، وبنحو ٥٧ كجم فى ١٩٩٢/٩١ ، وتتعكس هذه الزيادات على الاستهلاك الكلى من القمح ودقيقة لكى يصبح نحو ٩,٣ مليون طن فى ١٩٨٧/٨٦ تبعاً لتقديرات الخطة ، ونحو ١١ مليون طن فى ١٩٩٢/٩١ ، وتقتصر الدراسة تصوراً للاتجاه نحو حل مشكلة الغذاء فى مصر وذلك بإنشاء جهة يناد بها العمل على وضع الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بحل مشكلة الغذاء ، ويوضع خطة لدراسة المشكلة وجوانبها واحتمالاتها ، ودراسة السياسات والأساليب المتبعة فى حل مشكلة الغذاء فى كل من الدول المتقدمة ومصر بهدف التوصل الى أنسب السياسات لحل مشكلة الغذاء ، وعدم تدخل الحكومة فى تنظيم إنتاج واستهلاك الغذاء او تجارة الغذاء الا بعد الرجوع الى الجهة المعنية بوضع الخطط والبرامج والسياسات لهذه المشكلة .

• وفى دراسة " ايزابيل زخارى " ^(١) عن أهم العوامل المؤثرة على إنتاج بعض محاصيل الحبوب فى مصر ، توصلت الدراسة الى أهمية تبنى الأساليب التكنولوجية الجديدة سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو ميكانيكية والتي ثبت نجاحها فنيا واقتصاديا تحت الظروف المصرية فى مجال إنتاج محاصيل الحبوب موضع الدراسة بغية تميمتها راسياً ، وتوصى الدراسة بضرورة التوسع فى زراعة محصول القمح والذرة الشامية فى الأراضى الجديدة حيث ثبت نجاح زراعتها فى تلك المناطق مع مراعاة اختيار أكثر الأصناف ملائمة لظروفها ، وقد اهتمت الدراسة بدراسة العلاقة بين السعر المزرعى للوحدة من هذه المحاصيل وتكلفة الوحدة المنتجة وذلك للتعرف على مدى مواكبة السياسة السعرية للتكاليف الإنتاجية ، وكذلك دراسة

(٣) محمد نصر فريد سليمان ، اقتصاد الغذاء فى ج.م.ع ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠ .

(١) ايزابيل فؤاد زخارى ، دراسة تحليلية لاهم العوامل المؤثرة على إنتاج بعض محاصيل الحبوب فى مصر ،

رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١ .

استجابة عرض هذه المحاصيل للتغيرات في أسعارها وتكاليفها وصافي عائدها بالنسبة للمحاصيل المنافسة لها في الدورة الزراعية.

• وفي دراسة " البهنساوى " (٢) عن الآثار الاقتصادية لتنفيذ السياسات الزراعية على القطاع الزراعى بجمهورية مصر العربية ، بهدف تقييم السياسات الزراعية التى اتبعت فى جمهورية مصر العربية خلال مراحلها المختلفة للوقوف على الآثار الناشئة عن تلك السياسات وانعكاساتها من نتائج سلبية او ايجابية على القطاع الزراعى ، وبينت الدراسة ان هيكلا الإنتاج الزراعى المصرى ظل طوال الفترات الماضية يعتمد على زراعة محاصيل تقليدية معينة ، بالإضافة الى ضعف المقدرة الاقتصادية والتكنولوجية لقطاع الزراعة ، والتي حالت دون استخدام الموارد الطبيعية والبشرية الاستخدام الأمثل ، والمطلوب لسد الفجوة الغذائية وتوفير فائض يمد القطاع الصناعى بالمواد الخام الأولية الزراعية ، كذلك أوضحت النتائج عدم استقرار الإنتاجية الغذائية للحاصلات الحقلية الرئيسية وتذبذبها بين الانخفاض والزيادة من سنة الى أخرى ، والذي يرجع الى اتباع سياسات زراعية متباينة لا تشجع على تبني الأساليب التكنولوجية الحديثة التى تؤدى الى زيادة الغلة الفدائية، كما يرجع الى ضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة ، وأوضحت الدراسة أيضاً أن الإنتاجية الفدائية هي أهم العوامل المؤثرة على إنتاج محاصيل الحبوب بصفة عامة .

• وفي دراسة "رزق" (١) عن الطلب على السلع الغذائية التموينية ، بهدف التعرف على مدى مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى من السلع الغذائية التموينية ، وقد بينت الدراسة ان مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى بالنسبة للقمح تقدر بنحو ٢٨% فى ١٩٩٠/٨٩ وكان متوسط المساهمة فى الثمانينات حوالى ٢١% ، وبالنسبة للذرة الشامية فتقدر نسبة مساهمة الإنتاج المحلى من الذرة الشامية بنحو ٧٨% فى عام ١٩٩٠/٨٩ وكان متوسط المساهمة فى الثمانينات حوالى ٧٢% ، وانخفضت نسبة المساهمة للإنتاج المحلى من الزيوت فى ١٩٩٠/٨٩ وتقدر بنحو ١٧% ، وتوصى الدراسة بضرورة العمل على زيادة مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى بالتركيز على زيادة الإنتاج الزراعى

(٢) اسامة احمد البهنساوى ، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لتنفيذ السياسات الزراعية على القطاع الزراعى

بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٢ .

(١) فوزى حليم زرق ، الطلب على السلع الغذائية التموينية ، الندوة القومية للسياسات الزراعية فى ج ٢٠٠٠ ع ،

الغذائي ويراعى ذلك عند وضع السياسات الزراعية ، كما توصى الدراسة بضرورة وضع استراتيجية لسياسة غذاء سليمة وتنفيذها .

- في دراسة " حجازى " ^(١) عن اثر السياسة الزراعية على حجم الفجوة الغذائية في مصر إستهدفت التعرف على الوضع الراهن للفجوة الغذائية وتطورها خلال المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد القومى خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩١) ، واهم العوامل المسببة لها ، وتم قياس اثر السياسات الزراعية على حجم الفجوة الغذائية باستخدام ثلاثة من نماذج تحليل السياسة الزراعية وهى مصفوفة تحليل السياسة الزراعية والتي بينت ان لمصر ميزة نسبية عالية فى إنتاج القمح والذرة الشامية والقطن وقصب السكر ، كما حقق نموذج التوازن الجزئى نفس قيم معاملات السياسة الزراعية لمصفوفة تحليل السياسات وبين ان السياسات القائمة تؤدي الى زيادة حجم الفجوة القمحية ، وكذلك بالنسبة للذرة الشامية ، وقصب السكر ، وايضا بالنسبة لزيت بذرة القطن ، وان السياسات التي تدعو الى تحرير السوق لكل من جانب العرض والطلب من شأنها العمل على خفض الفجوة الغذائية من تلك المحاصيل . كما أظهرت نتائج نماذج السوق المتعددة ان تغيير عامل السياسة الزراعية بنسب مئوية مختلفة أدت الى تخفيض حجم الفجوة الغذائية من القمح والذرة الشامية ، وتوصى الدراسة بانه يجب استخدام أدوات السياسة المناسبة مع أهداف تلك السياسة والمتسقة مع النظام الإقتصادي السائد فى المجتمع ، والتعامل مع العامل المؤثر على كل من الإنتاج والإستهلاك لخفض الفجوة ومراعاة الحرص الشديد فى السياسات السعرية حيث أن تشابكاتها الإستهلاك والدخول قد تؤدي الى مشكلات إجتماعية خطيرة .
- وقد تناول "عبد السيد " ^(١) عن دراسة إقتصادية لدور السياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادى ، وتهدف الى تقييم الأداء لبعض المتغيرات فى القطاع الزراعى قبل وبعد تطبيق سياسة التحرر الإقتصادى وعقد مقارنة بينهما للوقوف على الدور الذى لعبته السياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادى على مستقبل إنتاج وإستهلاك أهم السلع الغذائية فى جمهورية مصر العربية ، وبدراسة معدلات الإكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية ، أوضحت الدراسة تزايد معدلات الإكتفاء الذاتى من سلع القمح ودقيقة ،

^(١) محمد خضر حجازى ، " دراسة تحليلية لاثر السياسة الزراعية على حجم الفجوة الغذائية فى مصر " رسالة

دكتوراه ، قسم الإقتصاد الزراعى والإرشاد ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعه الزقازيق ، ١٩٩٤

^(١) على عبد المحسن على عبد السيد ، "دراسة إقتصادية لدور السياسة الزراعية فى ظل التحرر الإقتصادى " ، رسالة

ماجستير ، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٨ .

والأرز ، والذرة الشامية ، والذرة البلى ، والسكر ، واللحوم الحمراء ، بينما تناقص معدلات الإكتفاء الذاتى لسلعى العدس وزيت الطعم ، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمارات الزراعية أخذاً فى الاعتبار القطاعات الأخرى ، وأهمية قطاع الزراعة للإقتصاد القومى ، وزيادة الصادرات الزراعية وتنويعها مع فتح أسواق جديدة أمامها ، والتوسع فى الإنتاج من أجل التصدير .

• وفى دراسة "فاطمة الدرديرى" ^(٢) عن أثر السياسات والبرامج الإصلاحية فى إستهلاك الغذاء فى مصر ، أوضحت أثر السياسات الإقتصادية والزراعية فى الفترات المختلفة على أوضاع الإستهلاك الغذائى فى مصر ، من بحوث ميزانية الأسرة فى فترتى (١٩٧٥/٧٤) ، (١٩٩٥/٩٤) وتبين منها تحسن مستويات الإستهلاك الغذائى من مختلف السلع الغذائية نتيجة للتحويل الواضح فى نمط إستهلاك الحبوب ، وحدث تحسن فى مستوى نصيب الفرد ، وتراجع نسب الإستهلاك الغذائى من إنتاج الأسرة (الإستهلاك الذاتى) ، كذلك انخفاض نسب الإنفاق الغذائى من جملة الإنفاق الإستهلاكي نتيجة تحسن أنماط الإستهلاك ، وأوصت الدراسة بزيادة التطور التكني فى الزراعة المصرية بالإستفادة من المعونات الخارجية ، كذلك المزيد من برامج الإصلاح الإقتصادى ، مثل أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، والإنفاق الحكومى ، وسياسات الإستثمار والتجارة الخارجية ، مما ينعكس على الإنتاج الزراعى والإستهلاك الغذائى .

^(٢) فاطمة أحمد الدرديرى (دكتورة) ، أثر السياسات والبرامج الإصلاحية فى إستهلاك الغذاء المصرى - ندوة مؤشرات تسويق وإستهلاك بعض السلع الغذائية فى مصر فى ضوء التطورات الإقتصادية والمحلية والعالمية ، المؤتمر السنوى الخامس والثلاثون للإحصاء ، وعلوم الحاسب معهد الدراسات والبحوث الإحصائية - ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٠